الأنباء
الخميس 2 فبراير 2017

النصف: نرفض إقحام الحياة الخاصة للأفراد في الشأن السياسي

راكان النصف

عبر النائب راكان النصف عن استنكاره لما حدث في جلسة امس من ترد في الخطاب النيابي، وتحول ما كان يفترض أن يكون نقاشا جديا ومسؤولا الى سجال عقيم لا يغني ولا يسمن من جوع تبادلت فيه الأطراف كل أنواع الشتائم.

وقال النصف في بيان صحافي ان قاعة عبدالله السالم التي يفترض أن تكون لحماية الشعب تحولت الى قاعة يساء فيها الى الشعب عبر التدخل في خصوصياتهم والمساس بكراماتهم من باب الانتقام السياسي.

وأشار النصف «لطالما كنا نحذر النواب من التطرق الى الحياة الخاصة لأي مواطن في خطاباتهم أو أعمالهم البرلمانية، إلا أنه لا آذان مصغية حين تكون الحياة الخاصة سلاحا يستخدم لضرب الخصوم»، مضيفا «ان هذه الحادثة يجب أن تكون درسا للجميع من نواب وسياسيين لخطورة المساس بكرامات المواطنين وحياتهم الخاصة، فما قد يكون سلاحا بيدهم اليوم قد يستخدم ضدهم في المستقبل».

وجدد النصف رفضه التام لإقحام الحياة الخاصة للأفراد في الشأن السياسي، معتبرا ذاك انتهاكا لحقوق الإنسان، داعيا الجميع الى الاعتبار من الجلسة في خطاباتهم السياسية وأعمالهم التشريعية.

الصالح: تشريع للحيلولة دون تكرار تضرر مستحقي المساعدات الاجتماعية

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح تبنيه مقترحا بقانون للحيلولة دون تكرار الأزمة التي تضرر منها مستحقو المساعدات الاجتماعية، معتبرا ان القرار الذي اتخذته وزيرة الشؤون هند الصبيح بإعادة صرف المساعدات لجميع المواطنات المتزوجات من غير كويتيين، خطوة في الاتجاه الصحيح وان جاءت متأخرة.

وقال الصالح في تصريح صحافي «سنتحرك تشريعيا ورقابيا لتصحيح الاوضاع المقلوبة في ملف المساعدات الاجتماعية، وعلى الوزيرة التعاون من أجل وضع حلول نهائية لهذه الفئة التي تئن تحت وطأة الغلاء والظروف الاجتماعية الصعبة».

وأكد الصالح على حاجة تلك الفئات الملحة للمساعدات خاصة وقد انقطعت بهم جميع السبل ويعتمدون اعتمادا كليا على تلك المبالغ المخصصة من قبل الدولة، مشددا على ضرورة عدم المساس بمستحقات الأرامل والمطلقات والمتزوجات من غير كويتي والعاطلين وغيرهم من الفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية.

ودعا الصالح الوزيرة الصبيح إلى اتخاذ قرارات عاجلة لتصويب مسار العمل الاجتماعي والخدمي في حق الارامل والمطلقات وربات البيوت وغيرهن من الفئات المستحقة للدعم والمساندة، مضيفا أن «المطلوب اليوم أكبر من صرف المساعدات، وهو منح الفئات المستحقة مزيدا من الحقوق والمستحقات لتخفيف الأعباء المعيشية عليهم».

العدساني: التدخل في الأمور الشخصية أمر لم يجبل عليه أهل الكويت

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن التدخل في الأمور الشخصية أمر لم يجبل عليه أهل الكويت، وهو غير مقبول لا شرعا ولا عرفا ولا قانونا، رافضا انحدار لغة الخطاب داخل قاعة عبدالله السالم، وتغليب قضايا شخصية على مصالح المواطنين.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة: أقول لأسرة الطبطبائي محشومين، واهل الكويت لم يعتادوا على التدخل في أمور شخصية وعائلية، ولمن يكرر الإساءات داخل قاعة عبدالله السالم نقول سنوقفك عند حدك بالقانون، ولن نسمح لك بالتعدي على أي نائب أو مواطن.

واعتبر ان إصرار النائب سعدون حماد بهذه الطريقة للخوض في قضية عائلية تخص النائب د.وليد الطبطبائي يدل على الشخصانية، مبينا أن الخطاب انحدر داخل قاعة عبدالله السالم وتعطلت قضايا مهمة بسبب قضايا شخصية، متمنيا من النائب سعدون حماد التصويت مع كشف تضخم الحسابات البنكية «الإيداعات».

فهاد يسأل وزير العدل عن تناقض إعلانات شغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ

عبدالله فهاد

هل يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء إصدار قرارات من تلقاء نفسه؟

وجه النائب عبدالله فهاد العنزي سؤالا برلمانيا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب جاء فيه: التزامنا بواجباتنا التي تنص عليها المادة (99) من الدستور والتي تنص على «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة»، لذا يرجى إفادتنا عن الآتي:هل يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء أن يصدر قرارا من تلقاء نفسه ودون علم أو الرجوع للمجلس في إصداره؟ وهل القرار الصادر منه ملزم للوزير أو الوزارة؟

وأضاف: وقع تحت أيدينا قراران متناقضان منسوب صدورهما من قبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء موجهان لوكيل وزارة العدل الأول صادر بتاريخ 2016/9/26م بخصوص إعلان شغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ يذكر فيه أن المقصودين بالإعلان هم خريجو العام الدراسي 2016/2015م فقط!!! بينما القرار الثاني صادر بعد إقفال باب التسجيل بثلاثة أشهر ومثبت بتاريخ 2016/12/27م عن ذات الموضوع ومرفق معه كشف بأسماء خريجي للعام الدراسي 2015/2014م يطلب فيه استثناءهم من الشروط السابقة ويطلب كذلك فيه تمديد فترة القبول لمدة أسبوع مع العلم أنها تم إغلاقها قبل ثلاثة أشهر؟ فهل تلك الكتب صحيحة؟ وهل الوزير على علم بها؟ وإن كانت الكتب صحيحة وصادرة من رئيس المجلس فهل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء على علم بها أو تم عرضها في اجتماع المجلس؟ وهل يجوز لرئيس المجلس الأعلى للقضاء إصدار قرارات من تلقاء نفسه دون الرجوع لاجتماع المجلس وموافقة أعضائه؟ وهل من ضمن كشف الأسماء المرفق بكتاب المستثنين الصادر في 2016/12/27م أحد أبناء عضو بالمجلس الأعلى للقضاء؟ وهل وزير العدل على بذلك وموافقة منه؟ وزاد من الاطلاع على ما نشر بالصحف تبين أن المجلس الأعلى للقضاء قد قام بتشكيل لجنة لاختبار وقبول المتقدمين برئاسة النائب العام! فهل يجوز الجمع بين عضوية المجلس ولجنة القبول وفريق العمل؟ ألا يشكل ذلك مانعا قانونيا وحرجا وتأثيرا أدبيا في اتخاذ القرار، خصوصا أن اثنين من الأعضاء الأربعة تابعين للنائب العام بصفتهم محامين عامين؟ هل صحيح أن هناك صلة قرابة بين أعضاء لجنة القبول المنشورة أسماؤهم؟ وهل يجوز ذلك قانونا؟ وهل الوزير على علم بتلك التفاصيل وموافق عليها؟ وهل هناك شكوى واعتراض من أعضاء السلطة القضائي بهذا الخصوص مقدمة لوزير العدل؟ وماذا تم بشأنها؟

المطيري: موقفنا من الاستجواب واضح

ماجد المطيري

أصدر النائب ماجد المطيري بيانا جاء فيه:

بسم الله، والصلاة والسلام على اشرف خلق الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

تعليقا على ما حصل في مناقشة الاستجواب في الامس (اول من امس)، نؤكد على موقفنا الواضح منذ اجتماعنا في مكتب النائب محمد هايف، وأيدنا الاستجواب في هذا الاجتماع، وبعد مناقشة الاستجواب زادت قناعاتنا بضرورة طلب طرح الثقة وابعاد الوزير عن الحكومة.

الاستجواب شهد عرض بيانات ومستندات مهمة، ومن غير المقبول ان تطبع كتب من اموال الشعب الكويتي تحمل الخليج الفارسي او يطبع كتاب لدكتور صهيوني في جامعة حيفا. وفي ملف الرياضة الوزير لا يملك اي حل وهو مسؤول سياسي امامنا ومحاسبته واجبة ومستحقة.

ونقول لمن يتساءل عن مواقفنا ويبحث عن الزلات: لن تجدنا الا مع الشعب الكويتي وارادته وهو مصدر السلطات، وبكل تأكيد نؤيد طلب طرح الثقة وسنصوت عليه، وقد اعلنا في تغريدة سابقة ان موقفنا يحدد بعد مناقشة الاستجواب، وانتم تعلمون جيدا ان الجلسة انتهت في وقت متأخر وكانت لدينا اليوم (امس) جلسة تكميلية وحينها اعلنا موقفنا صباح هذا اليوم (امس).

والوزير يعلم عدد الذين طرحوا الثقة فيه، وكوني انا من الذين طرحوا الثقة بالوزير انصح الوزير بتقديم استقالته والرحيل الآن.

الدلال: «التشريعية» ملتزمة باللائحة ولن تقبل الحديث عن أعراض الأشخاص في المجلس

محمد الدلال

أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال أن اللجنة ملتزمة باللائحة القانونية ولن تقبل بأن نتحدث عن أعراض الأشخاص في المجلس، مشددا على أن اللجنة قامت بهذا الإجراء بناء على قناعة وليس حماية لأي طرف.

وقال الدلال في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة: إن جلسة اليوم (امس) كان يفترض أن تناقش عددا من البنود المهمة، ومنها مناقشة بند الرسائل والأسئلة البرلمانية، وطلبات رفع الحصانة عن بعض الأعضاء، واستكمال مناقشة الرد على الخطاب الأميري وبحث برنامج عمل الحكومة والأهم من ذلك مناقشة الوثيقة الاقتصادية، ولكن رفعت الجلسة بسبب ممارسات البعض الذي أراد ان يدخل الخصومة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

وبين أن النقاش كان يدور حول تقريرين للجنة عن رفع الحصانة الأول ضد النائب د.وليد الطبطبائي بناء على شكوى منظورة في المحاكم، والثاني ضد النائب أحمد الفضل، وكان هناك اعتراض على آلية عمل اللجنة واتهام بأن هناك تلاعبا في إعداد التقارير، مؤكدا أن اللجنة تنظر فقط طلبات رفع الحصانة من ناحية وجود الكيدية من عدمها وخلال مدة شهر واحد وإحالة تقريرها النهائي إلى المجلس لاتخاذ قرار بشأنها.

وأضاف: لسنا قضاة ولا محامين لأحد الأطراف الموجودة، ولكن نظرا لحساسية قضية النائب الطبطبائي ولأنها قضية عائلية قررنا عدم إرفاق المذكرة التفصيلية للنائب العام، لافتا إلى وجود تقارير سابقة للجنة التشريعية في قضايا تخص النائب سعدون حماد والنائب السابق عبدالحميد دشتي لم ترفق معها المذكرات التفصيلية.

من جانب آخر، تطرق الدلال إلى الجلسة المزمع عقدها في مجلس الأمة اليوم لمناقشة معالجة التركيبة السكانية، مبينا أن الهدف من هذه الجلسة إيجاد المعالجة لقضية التركيبة السكانية والموازنة بين نسبة عدد الوافدين والمواطنين بتقليل نسبة الوافدين غير المطلوبة وغير المفيدة، مع عدم التسبب بضرر على الوافدين والحفاظ على حقوقهم الدستورية والقانونية والشرعية، مؤكدا أن من حق اي دولة أن تعيد النظر في التركيبة السكانية وتدرس كيفية مواجهة تجار الإقامات بشكل صارم.

وأشار إلى أن البلد غير قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين، و41٪ من الوافدين يشغلون الوظائف الحكومية ونحتاج الى رد من الحكومة حتى نعرف هذه الأسباب في جلسة اليوم، مؤكدا أن تحقيق رؤية «كويت جديدة» لا يمكن أن يتحقق بدون معالجة مشكلة التركيبة السكانية.

ورأى ان موقف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برفع الجلسة «سليم وصحيح» لأنه لم يكن هناك نصاب لاتخاذ أي قرار، ولم يكن الهدف من النقاش إلا إثارة زوبعة في الخلافات الشخصية والسياسية.

وذكر أنه سيطرح في اجتماع مكتب المجلس مسألة معالجة الخلافات على إرفاق تفاصيل القضايا مع طلبات رفع الحصانة من عدمه، وكذلك ما يتعلق بتطوير عمل اللجنة التشريعية من واقع التجربة والتطبيق، مع إمكانية تقديم تعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة القناعات الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

لولوه مساعد الصالح

أرملة المرحوم/ سليمان محمد عبدالوهاب البدر

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

منا
منا القابضة ش.م.ك
MENA Holding KSC

إعلان تذكيري

إعلان لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة منا القابضة (ش.م.ك.قابضة) بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لمناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والتي تقرر انعقادها يوم الخميس الموافق 2017/02/09 في تمام الساعة 11.00 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة (مجمع الوزارات – وزارة التجارة – قاعة ساحة 8 – الدور 3) وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال وهي على النحو التالي .

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية لشركة منا القابضة (ش.م.ك.قابضة) :-

1 سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
2 سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
3 سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن توافق أعمال الشركة طبقاً للشريعة الإسلامية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليه.
4 مناقشة البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخالفات والجزاءات من الجهات الرقابية
6 الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة .
7 إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم بكل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
8 تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
9 تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – الكائن مقرها (منطقة شرق – شارع الخليج العربي – بجوار المستشفى الأميري – برج أحمد – الدور الخامس) وذلك لاستلام نسخة من جدول الأعمال وكافة أوراق الجمعية العمومية العادية واستمارة التوكيل ودعوة الحضور وتحديث بياناتهم خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً إلى الساعة 1:30 ظهراً .

والله ولي التوفيق — للإستفسار : 1841111-22464579 — مجلس الإدارة

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة العادية التكميلية أمس إثر عدم اكتمال النصاب على أن تعقد الجلسة العادية المقبلة في 14 فبراير الجاري. وقبل رفع الجلسة كان مقررا أن يناقش المجلس تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن طلبي النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب أحمد الفضل والنائب د.وليد الطبطبائي، وتخللت الجلسة مشادات كلامية كان بعضها حادا بين اكثر من نائب تسببت هي الأخرى في رفع الجلسة حيث سادت أجواء مشحونة داخل القاعة الأمر الذي استدعى تدخل العديد من النواب لتهدئة الأوضاع ومحاولة إنهاء حالة الاحتقان في المجلس. ومن المقرر أن يعقد المجلس جلسة خاصة اليوم الخميس لمناقشة موضوع التركيبة السكانية والتوظيف واستيضاح سياسة الحكومة في هذا الصدد. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل

النِّصاب أضاع جلسة «الحصانة» و«الوثيقة الاقتصادية»

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأمين السر د.عودة الرويعي والشيخ محمد العبدالله أثناء الجلسة

الشيخ محمد الخالد في حديث مع محمد المطير

الشيخ صباح الخالد وعبدالرحمن المطوع وياسر أبل وأنس الصالح خلال الجلسة ويبدو صلاح خورشيد متحدثاً

الغانم: رفعت الجلسة لعدم اكتمال النصاب

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن رفعه جلسة المجلس التكميلية امس سببه عدم اكتمال النصاب اللازم لاتخاذ قرارات تتطلب وجود 33 عضوا على الأقل داخل القاعة.

وأضاف الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة أن الجلسة استهلت ببند الأسئلة وبعد الانتهاء من هذا البند انتقل المجلس إلى البند الخاص بطلبات رفع الحصانة لكن عدم توافر النصاب الكامل لاتخاذ قرارات «دفعني لرفعها مدة ربع ساعة وعند العودة لم يكتمل النصاب».

وذكر أن «مجرد النقاش في هذا البند لا يحقق أي فائدة للشعب الكويتي ولا يقود إلى أي نتيجة وبسبب عدم اكتمال النصاب رفعت الجلسة إلى 14 فبراير الجاري».

وبين أن جلسة اليوم الخاصة ستعقد الساعة التاسعة صباحا لمناقشة (التركيبة السكانية) في حين ستعقد الأربعاء المقبل الجلسة المخصصة للتصويت على طلب طرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية أمس الاربعاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين عن الجلسة بدون إذن أو إخطار.

الأسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

● علي الدقباسي: أفضل التأجيل لعدم وجود الوزير.

● صفاء الهاشم: اكتفي بالرد على سؤال عن أسباب وفاة النائب السابق فلاح الصواغ.

● سؤال صالح عاشور لوزير الشباب والإعلام لتزويده بأسماء من تم تعيينهم مستشارين في مكتب الوزير.

● صالح عاشور: أؤجل السؤال.

● سؤال شعيب المويزري لوزير التربية لإفادته عن قيمة الميزانيات التي تم تخصيصها لوزارة التربية من 2012 الى 2017.

● شعيب المويزري: الأخ وزير التربية يقول ان السؤال غير دستوري ولكن السؤال صحيح ودستوري وعليه التأكد منه ومتوافق مع المادة 96 من اللائحة ودستوري بحت وأتمنى الرد من الوزير.

● وزير التربية د.محمد الفارس: اطلعنا على السؤال وتمت مناقشته مع الوزراء لأنه مشترك وتمت إحالته الى وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة وتمت إفادتنا بأن السؤال غير دستوري.

● وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير العدل فالح العزب: الاسئلة كانت موجهة لعموم الوزراء وتتحدث منذ عام 2012 الى مجلسنا الحالي وكما هو معروف في الدستور واللائحة وأحكام المحكمة الدستورية تقول انه يجب أن يكون منصبا على واقعة محددة، السؤال جاء عاما غير منصب على واقعة واضحة.

● شعيب المويزري: من حقنا أن نعرف أين تذهب ميزانيات الوزارات وفق مسؤولياتنا الدستورية وتبرير الوزير غير حقيقي وأشاروا الى أن حكم المحكمة الدستورية رقم 3/2004 وهو واضح.

● سؤال النائب رياض العدساني لوزير المالية لإفادته عن سلم الأولويات لمسارات المرحلة المقبلة للاصلاح الحالي والاقتصادي.

● رياض العدساني: الوثيقة قدمها في 8/2/2019 وحولت الى اللجنة المالية في شهر 3/2016 وكانت هناك أغلبية موافقة على الوثيقة وذكر الوزير أنهم سيقرون هذه الوثيقة وستكون زيادة الاسعار على المواطنين، وعلى الوزارة والحكومة أن تعيد النظر في الوثيقة أوقفوا الهدر وعززوا القطاع الخاص وسهلوا القوانين للمستثمر الاجنبي. الميزانية 18 مليارا في السنة والمصاريف لم تقل وتوفير البنزين توفر 150 مليون دينار وهذا شيء لا يذكر مقارنة على الميزانية.

أنا ضد إقرار الضرائب ودول الخليج 5 دول السعودية وافقت والبحرين وافقت وعمان وقطر عارضتا.

عندما يضعون الضرائب 5٪ سوف يتحملها المواطن ولابد من تفعيل قانون منع الاحتكار لإعطاء أسعار أحسن وخدمة أفضل وأغلب الشباب يتأثرون من المعاملات التي لا تتم إلا بالواسطة.

وعلى رئيس الوزراء اعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية وبالنسبة للزيادة كانت في 1/9/2016 وكانوا يقولون سنعيد مراجعة أسعار ومرت 3 أشهر ولم يتغير شيء، وأطالب بالغاء التسعيرة الجديدة في أسعار الكهرباء.

سؤال النائب ثامر السويط لوزير المالية عن زيادة أسعار البنزين.

● ثامر السويط: الاجابة جاءت مختصرة وسؤالي هل تمت زيادة أسعار القود بناء على رغبة ودراسة جيدة وللأسف الوزير لم يقدم الدراسة ولن يذكر مضمون الدراسة، بل ذكر نقاطا محددة وقال ان ربط الاسعار بالاسعار العالمية للنفط العالمي للبنزين والنفط الخام.

ولم يقل كيفية التدرج في أسعار البنزين وذكر في رده السعي الى إيجاد توازن في استهلاك البنزين الخصوصي والممتاز وما دور هذا التوازن وأثره على المستهلك، لم يذكر الوزير أي إجابة عن هذا السؤال.

ويفترض أن يقول ما آلية المراقبة على الأسعار وطلبنا في السؤال استراتيجية واضحة المعالم، فلم يذكر الوزير شيئا ولم يزودنا بالاستراتيجية.

● وزير المالية أنس الصالح: الاسئلة مستعدون للرد عليها والردود كانت على قدر ما فهم من السؤال ونحن على استعداد للتعاون وتزويد النائب بها وهو محل بحث في اللجنة المالية وكل الاجهزة تقدم مستنداتها ودراساتها داخل اللجنة ومستعدون تزويده بالاستراتيجية والمقاييس والأثر من ترشيد أو تخفيض دعم أي سلعة، وكل المستندات وضعناها على صفحاتنا في وزارة المالية والنفط والكهرباء.

● سؤال العضو أحمد الفضل لوزير الاعلام عن عدد المستشارين غير الكويتيين في وزارة الاعلام.

● سؤال العضو راكان النصف لوزير الاعلام عن عدد القضايا المرفوعة ضد وسائل الاعلام.

● سؤال النائب مبارك الحريص لوزير الخارجية عن إجراءات الوزارة لكشف المواطنين المحتجزين الاربعة في إيران.

● مرزوق الغانم: انتهى بند الاسئلة، وأحتاج الى نصاب كامل حتى أنتقل الى البند التالي.

طلبات رفع الحصانة

التقرير 16 للجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب د.وليد الطبطبائي في القضية رقم 454/2016 جنايات المباحث.

محمد الدلال: أقترح رفع الجلسة لمدة ربع ساعة وبنود الحصانة تحتاج الى نصاب لاتخاذ قرار من المجلس.

● يوسف الفضالة: نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة، أما المناقشة بدون تصويت فهذا كلام غير مقبول.

● خالد الشطي: لا يوجد نص باللائحة بدون تصويت وما حدث باللجنة التشريعية أتمنى ألا يحدث اليوم، وهناك تزوير في محضر أعمال اللجنة.

● سعدون حماد: جرت العادة في جلسات ماضية نبدأ بالنقاش واذا ما كان في نصاب ترفع الجلسة حالنا حال الجلسات الماضية.

● مرزوق الغانم: في العديد من الجلسات السابقة كنت أرفع الجلسة لحين اكتمال النصاب، فإما أن ننتظر ربع ساعة.

● خالد الشطي: أطلب من المجلس أن يستمع الى تسجيلات اللجنة.

● محمد الدلال: الموضوع الآن ليس موضوع نقاش ما حدث في اللجنة التشريعية، والجانب الشخصي طغى على الجانب القانوني والادعاءات كثيرة، والحديث الآن هل الجلسة تستمر أم لا تستمر.

● مرزوق الغانم: نرفعها ربع ساعة وبعدها بين في النقاش كل ما تريد توضيحه.

● خالد الشطي: ما تفضل به الدلال أن هناك خصومة شخصية غير صحيح خصومتنا معك أنت الآن بكروتة الجلسة مثل اللجنة.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

● سعدون حماد: انت الأخ الرئيس أعطيت فرصة ربع ساعة وتناقش وإذا ما في نصاب للتصويت ترفع الجلسة.

● صفاء الهاشم: التشهير بالناس خطأ والدخول في أعراض الناس خطأ، ينبغي السمو بالأخلاق، أرفض أن أحدا يتعرض لكرامات الناس، لا نصل إلى هذه المرحلة ونتدنى بالحوار، الدخول بالأعراض مرفوض. عيب نتكلم عن أعراض، في يوم من الأيام تعرضت لذلك إذا كنتم تتكلمون عن طلاق اذهبوا للمحاكم، نرفض أن تستغلوها فرصة للضرب، أنا أقف لكم.

● مرزوق الغانم: اتفق معك لا أحد يرغب في التشهير لكن أمام وقائع ولائحة أتمنى تجاوز هذا الموضوع.

● خالد الشطي: أشاطركم الرأي بعدم جواز التشهير وليس معنا خصومة مع أحد ولكن رئيس اللجنة التشريعية طريقه وإدارته للجنة تجاوز للوائح وجاءت لنا ورقة بجدول الأعمال، ولم تكن مدرجة حصانة النائب وليد الطبطبائي على جدول الأعمال.

وبعد ذلك ناقشنا بعض قيود جدول الأعمال وذهبنا للصلاة وعدنا وقال رئيس اللجنة ناقشنا الحصانة قلت له لم يكن مدرجا على جدول أعمال، فالتعامل مع حصانات النواب بهذه الطريقة مرفوضة. كان من الممكن أن يتحاور معي. وقلت له ما عندي أي مشكلة لحساسية الموضوع لأنه يتعلق بقضايا أخلاقية، لكن أن يتم التعامل بهذه الطريقة، فلا يمكن أن يتم تمرير هذه المسألة بهذه الطريقة فلنحافظ على سمعة اللجان وخاصة اللجنة التشريعية بل تجاوز موجود ولا يمكن أن يمر مرور الكرام.

● د.عودة الرويعي: إذا كان لابد من الحديث عن خطأ في اللجان فهذا نقاش منعزل عن الموضوع، ونحن مجتمع لنا خصوصيته، ونأمل من سعدون حماد تقدير هذا الأمر ونحن مجتمع له خصوصيته فأرجو مناقشة الخطأ دون الدخول في التفاصيل ولسنا بصدد الدخول في التفاصيل وهذا لا يدخل في الحريات. وبما أن الموضوع موضوع خصوصية وبما أن اللجنة وافقت على رفع الحصانة فلا داعي للدخول في التفاصيل ونناقش الخطأ الذي حدث فقط دعونا نناقش الاجراء الذي تم في اللجنة تسقط وأناشد الجميع بما فيهم سعدون حماد أن موضوع الشكوى لا يناقش.

● سعدون حماد: جرت العادة من الرئاسة عندما لا يكون هناك نصاب نناقش الموضوع واذا ما فيه نصاب ترفع الجلسة، هذه القضية معي وسأختصر قدر المستطاع وإذا ما مكنتوني سأثيرها في الصحافة. أما مناقضة رفع حصانة لابد أن نناقشها في القاعة ما يحدث غير لائحي، خلنا نناقش القضية وعدم ارفاق المرفقات.

● مرزوق الغانم: من حقكم التناقش في الأمور اللائحية.

● حمدان العازمي: لا نقبل أن يهددنا سعدون حماد ويفترض الأخ الرئيس رفع الجلسة، هذه أعراض ناس لا يفترض الكلام فيها.

● عبدالله الرومي: أمر مؤسف ما يحدث، هذا المنبر والمكان ليس مكان انتقام أو خصومات شخصية ويفترض أن نجله أو نحترمه، خصوماتنا الشخصية في الخارج وليس هنا، إذا كانت اللجنة التشريعية لا تستطيع ان تنظر الملف وتبحث في الادلة، وإنما في الكيدية خلصت رفع الحصانة، فهنا لا نناقش الموضوع والقضية مآلها وخصومها وأطرافها في المحاكم الجنائية وتنظرها في جلسات سرية.

● عبدالكريم الكندري: مجلس الأمة في أكثر من سابقة اللجنة لم ترد التقارير وواحدة منها كانت لسعدون حماد وقاعة عبدالله السالم وجدت لمناقشة القضايا العامة وإذا كان هناك أشكال لائحي يتكلم عنه فقط أما محاولة تصوير الموضوع وكأنه تصفية حسابات أتمنى أنك تستذبح على تفاصيل جلسة كشف الايداعات بس وقتها لا تنسق مع الحكومة لكي تكون جلسة سرية.

● مرزوق الغانم: سأرفع الجلسة لأن النقاش لن نستفيد منه.

● صالح عاشور: في البداية أعني رئيس اللجنة ومقررها اللذين رفعا التقرير بدون المرفقات وكنت أتمنى حضور النائب د.وليد الطبطبائي ويقول ان هذا الموضوع شخصي، نعم نحن لسنا في محكمة، وبالتالي لن نخوض في الأعراض والمتهم بريء حتى تثبت حصانته وكنت أتمنى حضوره.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ليوم 14 فبراير وغدا جلسة خاصة الساعة التاسعة و8 فبراير جلسة خاصة لمناقشة موضوع طرح الثقة بوزير الإعلام.

شعيب المويزري: من حق النائب معرفة أين تذهب ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية

العزب: سؤال المويزري غير دستوري وغير منصب على وقائع محددة

العدساني: لن نقبل بزيادة الأسعار على المواطنين.. وعلى الحكومة إعادة النظر في الوثيقة الاقتصادية

السويط: وزير المالية لم يزودني بإستراتيجية ودراسة زيادة أسعار البنزين

أنس الصالح: مستعدون للتعاون والرد على استفسارات النواب

د. فالح العزب

شعيب المويزري